مقاربات في تيسير النحو
الممنوع من الصرف نموذجًا

أ. د. ممدوح محمد خسارة(*)

تمهيد:

إنني مقدِّم لهذا البحث وأمثاله مما قد أعرضه في قابلٍ، بأمور:

١- يتحرَّج كثير من الباحثين في النحو من عبارة (تيسير النحو)، فيستعملون عبارة (تيسير تعليم النحو)، تخوُّفاً مما قد يُرْمَون به من معاداة علم النحو، أو الإقلال من قيمته ومكانته. ذلك أنَّ علم النحو عند بعض المتشدِّدين علمٌ مكتمل لا يأتيه النَّقض من بين يديه ولا من خلفه، مع أن كثيراً من قواعده خلافية. وإذا كان ابن الأنباري قد ذكر في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) مئة وستّ عشرة مسألة(*)، فإن في النحو مسائل خلافية أخرى كثيرة. ولذا فأنا - الباحث في النحو - لا أجد حرجاً في استعمال عبارة (تيسير النحو)، لأنَّ في قواعد ذلك العلم العظيم الجليل ما يَسْتدعي تيسيره وتخليصه مما تُزيِّد فيه. فالقضية لاتقف عند حدود تيسير تعليم

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق. آخر ما زوّد به الكاتب رحمه الله المجلة قبل وفاته.

(*) المذكور في كتاب أبي البركات كمال الدين الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف) كما ورد في بعض نسخه (١١٨) مسألة، وزيد في بعض النسخ ثلاث مسائل، بحيث بلغت (١٢١) مسألة. = [المجلة].

النحو، بل إلى تصحيح مالا يثبت يقيناً وما لا طائل من ورائه، وما هذا التصحيح إلا شكل من أشكال التيسير.

٢- إنَّ ما نقدِّمه ونقترحه متوجِّه إلى النحو التعليمي الذي يُتَوخَّى فيه ما هو صحيح وضروري في النحو. وما كتاب ابن رشد (الضروري في النحو) منا ببعيد، ومثله كتاب ابن مضاء القرطبي (٥٩٣هـ): (الردُّ على النحاة)، وكذا مؤتمرات وندوات تيسير النحو.

٣- إننا إذ نقدِّر ونجلُّ علم أساتيذنا العلماء القدامى، نؤمن جازمين بأنه: «لا كلمة أضرّ بالعلم وبالعلماء والمتعلِّمين من قول القائل: ما ترك الأول للآخر شيئاً»[(١)]. وكثيراً ما ردَّد العلماء عبارة:(كم تَرَكَ الأوّل للآخر!)، التي تعني أنهم تركوا الشيء الكثير.

إن ممَّا يوصف به كثير من النحاة - وأنا من تلامذتهم - التصعُّبَ والتشدُّد حيناً، والنزوع إلى المخالفة بحق وبغير حق أحياناً، والتزيُّد في التشعيب والتفريع أحايين. وإذا كانت هذه الصفة الأخيرة ذات فائدة، ولا سيما للمختصِّين؛ فإنها لا تخلو من الإعنات إلى حدِّ المَعْجزة (العجز) في مواضع كثيرة فيما لا فائدة كبيرة من ورائه، ولا سيما لغير المختصِّين. لقد قَعَّدوا وأطلقوا أحكاماً هي أقرب إلى التَّعقيد منها إلى التَّقعيد.

سوف نتناول في كلامنا هذا ثلاثة مباحث فرَّع النحاة فيها قواعد، وفرضوا اشتراطات تراوحتْ بين التزيُّد والخطأ. وهي: منع صرف العلم المنتهي بألف ونون زائدتين، ومنع الصرف للعلمية والعدل، ومنع ما خُتِمَ بالأحرف (ويه) من الصرف.

(١) ابن جني - الخصائص ١: ١٩١.

أولاً: منع صرف العلم المنتهي بألف ونون زائدتين:

قال سيبويه: «إذا سمَّيْتَ رجلاً طحَّان أو سمَّان من السَّمْن أو تبَّان من التِّبن، صرفته في المعرفة والنكرة، لأنها نون من نفس الحرف [الكلمة]، وهي بمنزلة دال حمَّاد. وسألته عن رَجُلٍ يُسَمَّى (دِهقان)، فقال: إن سمَّيْتَهُ من التَّدَهْقُن فهو مصروف...، وإن جعلْتَ دهقان من الدَّهْق، وشيطان من الشَّيْط لم تَصْرِفْه»[٢]. وتناقل النحاة في مباحث الممنوع من الصرف حُكْمَه فقالوا: «يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً مختوماً بألف ونون زائدتين، سواء أكان العلَم لإنسان أم لغيره، نحو: بَدْران، حيَّان، مروان.. أسماء أشخاص، وشعبان ورمضان من أسماء الشهور العربية.. وحكم هذا النوع المنعُ من الصرف بشرطَيْه، وهما العلمية والزيادة.. فإذا كان الحرفان الألف والنون أصليَّين معاً، أو النون وحدها، لم يمنع الاسم من الصرف. فمثال الأصليَّين: (بان، خان)، ومثال أصالة النون: (أمان، لسان، ضمان). وإذا كانا معاً صالحَين للأصالة وللزيادة، أو كان أحدهما هو الصالح وحده، جاز في الاسم الصرفُ وعدمُه نحو: (حسَّان) عَلَم على رجل، فيجوز أن يكون من الحِسِّ بمعنى الشعور فَيُمْنَع من الصرف للعلمية وزيادة الحرفين، ويجوز أن يكون من (الحُسْن) فلا يمنع، لأن الزائد حرف واحد. وكذلك (غسَّان)، قد يكون من (الغسِّ) بمعنى دخول البلاد، فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الحرفين، وقد يكون من (الغَسْن) بمعنى المَضْغ، فلا يمنع، لأن الزائد حرف واحد؛ [أي: الألف]»[٣].

وكنت أظنُّ أن هذه التشقيقات والتفريعات هي مما جاء في كتب النحو العلميّ للمختصِّين، وأنَّ النحو الميسَّر التعليمي قد خلا منها، إلا أن كتاب (النحو الواضح) التعليمي وقع في هذه التَّمحلات، إذ قال: «يمنع العلم من

(٢) سيبويه – الكتاب ٣: ٢١٧–٢١٨.

(٣) عباس حسن – النحو الوافي ٤: ٢٧٧.

الصرف إذا خُتم بألف ونون زائدتين، فإن كانت النون أصلية كما في (حنَّان ومنَّان)، إذا سمَّيْتَ بهما، وَجَب الصرف»[٤].

يعني هذا أن كتب النحو العلمي المتخصِّص، وكتب النحو التعليمي الميسَّر تواطأَتْ على هذا الحكم الذي نرى فيه من التَّزيُّد والتَّصْعيب ما لا طائل من ورائه. وهذا ما دفعَنا إلى اقتراح التيسير فيه بل تصحيحه، بأن يكون الحكم كما يلي: **(يُمْنع اسم العَلَم المنتهي بألف ونون من الصرف)**؛ أي: دون اشتراط زيادة الألف والنون معاً، أو النون وحدها. وحجَّتنا في ذلك أن اشتراط أن تكون الألف والنون زائدتين لمنع صرف اسم العلَم المنتهي بألف ونون يفضي إلى أن على المتكلم - قبل أن ينطق بهذا الاسم - أن يعود إلى المعاجم ليَرى هل كانت الألف والنون معاً أو النون وحدها زائدة على الأصل ليمنعه من الصرف أو ليصرفه. فعليه أن يعرف هل سُمِّي (دِهْقان) من (الدَّهق) بمعنى الملء فيمنعه الصرف، أم من (التَّدَهْقُن) بمعنى القوة على العمل، فيصرفه. فأيُّ تَعَمُّل هذا؟ وأيُّ إعناتٍ يشغل عقل المتكلِّم قبل أن ينطق بمثل هذه الأسماء معربة؟

ولعلَّ الأطرف أن نسأل من نخاطبه ممَّن اسمه (حَسَّان): هل سمَّاك أهلك (حسَّان) من (الحُسْن) فنصرفك، أم من (الحِسّ أو الحَسّ) فنمنعك من الصرف؟! وكذا أن نسأل من اسمه (غسَّان): هل سمَّاك أهلك (غَسَّان) من الغَسن فنصرفك، أم من الغَسِّ فنَمْنَعك من الصرف؟

إن تيسير النحو وتعليمه يقتضيان أن تكون القاعدة في منع الصرف في هذه الحالة أن يقال: **(يمْنَع من الصرف اسم العلم المنتهي بألف ونون)**، بصرف النظر عن كون الألف والنون زائدتين أم أصليَّتين.

(٤) علي الجارم ومصطفى أمين - النحو الواضح ٢: ٣٥٥.

ثانياً: المنع من الصرف للعَدْل:

قال ابن هشام في (أوضح المسالك)، في باب ما لا ينصرف[٥]: «النوع الثاني. ما يمتنع صرفه بعلَّتين، وهو نوعان[٦]: أحدهما: ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة، وهو ما وضع صفة، وهو إمَّا مزيد في آخره ألف ونون، أو موازن للفعل، أو معدول. **وأمَّا ذو العدل فنوعان**[٧]:

أحدهما: مُوازِن (فُعال) و (مَفْعَل) من الواحد إلى الأربعة باتفاق، وفي الباقي على الأصح. وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررةً، فأصل (جاء القوم أحادَ)؛ أي: جاؤوا واحداً واحداً، وكذا الباقي. ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتاً، نحو: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١]، أو أحوالاً، نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء: ٣]، أو أخباراً، نحو: (صلاة الصبح مَثْنَى مَثْنَى)، وإنما كرر بقصد التوكيد لا لإفادة التكرير.

الثاني: (أُخَر) في نحو: مررت بنسوةٍ أُخَرَ، لأنها جمع الأُخْرى، والأُخرى أنثى آخر.. وكان القياس أن يقال: (مررت بنساءٍ آخَر).

.....

السابع: المعرفة المعدولة، وهي خمسة أنواع:

أحدها: (فُعَل) في التوكيد، وهي جُمَعُ، وكُتَعُ، وبُصَع، وبُتَع.

الثاني: (سَحَر) إذا أُرِيدَ سحر يوم بعينه، واستعمل ظرفاً؛ فإنه معرفةٌ معدولة عن (السَّحر).

الثالث: (فُعَل) علماً لمذكَّر، إذ سُمِع ممنوع الصرف، وليس فيه علَّة

---

(٥) ابن هشام – أوضح المسالك ٢: ٥٧ وما بعدها.

(٦) ابن هشام – أوضح المسالك ٢: ٥٨.

(٧) المصدر السابق ٢: ٦٠.

ظاهرة غير العلمية، نحو: عُمَر وزُفَر وزُحَل وجُمَح، فإنهم قدَّروه معدولاً، لأن العلمية لا تستقلُّ بمنع الصرف.

الرابع: (فَعالِ) علماً لمؤنث كـ(حذام) و(قَطام) في لغة تميم، فإنهم يمنعون صرفه؛ قال سيبويه:« للعلمية والعدل عن (فاعِلة)، وقال المبرِّد: للعلميَّة والتأنيث المعنوي كزينب».

الخامس: (أَمْسِ) مراداً به اليوم الذي يليه يومك، ولم يُضَف ولم يقرن بالألف واللام، ولم يقع ظرْفاً، فإن بعض تميم تمنعه من الصرف مطلقاً؛ لأنه معدول عن (الأَمْس) كقوله: (لقد رأيت عجباً مذ أَمْسا)».

وقد تداولت معظم كتب النحو هذه الأقوال والأحكام(٨).

والذي نراه أن مقولة (العَدْل) علَّة منع صرف تحتاج إلى إعادة نظر، بغرض التيسير والتسهيل. وبيان ذلك:

١ - افترض النحاة وجود علتين للمنع من الصرف كالعلميَّة ووزن الفعل أو العلمية والتأنيث.. ولكن ليس من الضروري تعليل منع الصرف بعلتين؛ جاء في (شرح ابن عقيل): «**وإنما يُمنَع الاسم من الصرف إذا وُجِد فيه عِلَّتان من عللٍ تسع، أو واحدة منها تقوم مقام العلَّتين**... وما يقوم مقام علتين منها اثنان:

أحدهما: ألف التأنيث مقصورة كانت كـ(حُبْلَى)، أو ممدودة كـ(حمراء).

والثاني: الجمع المتناهي كمساجد ومصابيح»(٩).

وقال البعليّ: «الرابع مما لا ينصرف أبداً ما فيه ألف التأنيث مطلقاً؛ أي: ممدودة كانت أو مقصورة، نكرةً ما هي فيه أو معرفة، مفرداً أو جمعاً، اسماً

(٨) ينظر مثلاً: الأستراباذي - شرح الكافية ١: ٤٦ . والبعلي - الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ١: ١٢٧.

(٩) ابن عقيل - شرح ألفية ابن مالك ٢: ٣٢١.

أو صفة، كـ(ذِكْرَى و حجْلَى وسَلْوَى ومَرْضى، ورَضْوَى، وصحراء، وأشياء وحمراء، وأصدقاء، وزكريَّاء)، فلا ينصرف ما هي فيه.

الخامس مما لا ينصرف أبداً الجمع المُشْبِه (مَفاعل أو مفاعيل)»[١٠].

ويعني به صيغة منتهى الجموع.

ولعدم وجود علَّتين في هذين النوعين علَّل بعضهم منعها من الصرف بوجود فَرعيَّتين: واحدة في المعنى، وهي الجمعية، وواحدة في اللفظ، وهي الخروج عن صيغ الآحاد العربية. وهو تمحُّل لا طائل من ورائه ولا عائد إلا التَّصْعيب. ويلحظ أنهم عدلوا عن كلمة علَّتين إلى فرعيَّتين.

٢- العَدْل في النحو هو «إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب لا للتخفيف أو الإلحاق، ولا لمعنًى»[١١]. وأوزان العدل - كما في شرح الكافية - هي: فُعَال، أو مَفْعَل، أو فُعَل، أو فَعال[١٢].

والسؤال هنا: لماذا يَعُدُّون (عُمَر) معدولاً عن (عامر)؟ الواقع أنهما اسمان عَلَمان بمنزلة واحدة، وليس أحدهما فرعاً من الآخر. ويقال مثلها في (حذامِ ورقاشِ)، فهل عَدَلت العرب عن حاذمة وراقشة إلى هذين البناءين؟ علماً بأن العرب لم تسمِّ بحاذمة ولا راقشة. والواقع كذلك هنا أنهما اسمان علَمان، كلٌّ منهما قائم بذاته، وليس معدولاً عن غيره. وكذا قولهم: (مَثْنى وثُلاث) في الأعداد، فهما ليسا معدولين عن اثنين وثلاثة(*)، لأن لكل منهما

---

(١٠) البعلي محمد بن أبي الفتح - الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ١: ١١٤-١١٦.

(١١) الأستراباذي - شرح الكافية ١: ٤٠-٤١.

(١٢) المصدر السابق نفسه.

(*) الذي قدّره العلماء في ذلك العدولُ عن اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، لا كما ورد هنا، وهو ما رتّب عليه الباحث اختلاف المعنيين. والمعنى على تقدير العلماء واحد لا مختلف. = [المجلة].

معنى، فقولهم: جاؤوا اثنين أو ثلاثة يختلف عن معنى: جاؤوا مثْنى وثُلاث، أي جاء كل اثنين معاً أو ثلاثة معاً.

٣- مقولة العَدْل مسألةٌ افتراضية تقديرية لا غير، أقرَّ بذلك القدماء والمحدثون. يقول النحوي الكبير (عباس حسن) حول مسألة العَدْل: «والعَدْل قسمان:

أ- تحقيقي، وهو الذي يدلُّ عليه دليلٌ غير منع الصرف، بحيث لو صُرِف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فَهْم ما فيه من العدل، وملاحظة وجوده، كالعَدْل في (سَحَر) و (أُخَر) بمعنى آخَرَ، ومَثْنَى بمعنى اثنين وهكذا.. فالذي دلَّ على أن كلَّ واحد من هذه الألفاظ وأشباهها معدولة - ليس الصرف أو عدمه، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة، مع اتحاد معناه في الحالتين برغم هذه المخالفة.

ب- تقديري: وهو الذي يُمْنَع فيه العلَم من الصرف سماعاً من العرب، من غير أن يكون مع العلمية علَّةٌ أخرى تنضَمّ إليها في منع الصرف، فَيُقَدَّر فيه العدلُ، لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها، مثل (عُمَر وزُفَر)، فلو سُمِع مصروفاً لم يُحْكَم بعدله مثل (أُدَد)، وهو جدّ إحدى القبائل العربية.. وهذا النوع التقديريّ خاص بالأعلام، ومنها: عُمَر، زُفَر، جُشَم، جُمَح، ولا دليل يدلُّ عليه إلا منع العلم من الصرف، وعدم وجود عِلَّة أخرى تنضَمُّ إلى العلمية في منع صرفه، جَعَلهم يعتبرون العلَّة الثانية مقدَّرة.

وعندي أن كل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه وفائدته مَصْنوع متكلَّف، ولا مردَّ لشيء فيه إلا السَّماع. وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة فُعَال أو مَفْعَل أو فُعَل أو غيرها من الصيغ المسموعة نصًّا عن العرب»[١٣].

(١٣) عباس حسن - النحو الوافي ٤: ٢٢٢.

والذي أراه أن ما قاله النحوي الكبير عباس حسن هو عين الصواب، ولعلَّ التيسير في النحو يقتضي أن نسقط عِلَّة (العَدْل) في تعليل المنع من الصرف، ويُكتَفَى بالقول في مثل هذه الأنواع من الكلم: **يمنع من الصرف الكلمات الآتية:**

١- **أسماء الأعلام على وزن (فُعَل)، نحو عُمَر.**

٢- **صفات التوكيد: جُمَع، بُتَع، كُتَع، وأمثالها.**

٣- **الصفة (أُخَر) جمع (أُخْرى).**

٤- **ظرف الزمان (سَحَر) مراداً به سَحَر يوم بعينه.**

٥- **أسماء الأعداد على وزن (مَفْعَل وفُعَال)، نحو: مَثْنى وثلاث...**

ولا حاجة لذكر نحو (حَذامِ ورقاشِ)، لأنها متَضمَّنة في قاعدة منع الصرف للعلمية والتأنيث.

ثالثاً: الأسماء المنتهية بالأحرف (ويه) ممنوعةٌ من الصرف لا مبنية على الكسر.

ممَّا وَرَد في هذه المسألة من أحكام مايلي:

- جاء في (شرح التسهيل) لابن مالك: «والمراد بالمزج التركيب بتنزيل عجز المركَّب منزلة تاء التأنيث، فإن لم يكن عجزه(ويه) فهو معرَبٌ غير منصرف (كحضْرَمَوْتَ)، وقد يُضاف صدره إلى عجزه فيقال: (هذا حَضْرُ مَوتٍ). **وإن كان عجزه (ويه) بني على الكسر، فقيل:(هذا سيبويهِ ورأيت سيبويهِ ومررتُ بسيبويهِ). وبعض العرب يعربه ويمنعه الصَّرْف**»(١٤).

- وجاء في (شرح الأشموني على الألفية): «أما المركَّب المزجي المختوم (بويه) كسِيبويه وعَمْرَوَيْه، **فإنه يبنى على الكسر، وقد يُعْرَب غير**

(١٤) ابن مالك - شرح التسهيل ١: ١٧٣.

منصرف كالمختوم بغير (ويه)[١٥].

- وجاء في (همع الهوامع) للسيوطي: « ذو المزج هو كالاثنين نُزِّل ثانيهما منزلة تاء التأنيث، وهو نوعان: **مختوم بـ(ويه) كسيبويه ونِفْطويه، وفيه لغات: الفُصْحى بناؤه على الكسر تغليباً لجانب الصوت، ويليها الإعراب ممنوع الصرف**»[١٦].

- وجاء في (النحو الوافي): «ومن الأسماء القديمة، الممنوعة من الصرف خالويه، نِفْطَويه، وسيبويه، وغيرها من الأعلام المبنية على الكسر - غالباً - المختومة بكلمة (ويه)»[١٧].

- وكتب النحو التعليمي الميسَّرة لم تخل من هذا الحُكم، إذْ جاء في (النحو الواضح): «أن المختوم بكلمة (ويه) يبنى على الكسر»[١٨].

ويتَّضح ممّا تقدَّم أن هذا النوع من الأسماء مبني على الكسر غالباً، لأنَّه مُرَكَّب، وأنَّ بناءه على الكسر تغليب لجانب الصوت. وهذا حكم فيه نظر- كما يقول القدماء- أو يحتاج إلى إعادة نظر كما يقول المحدثون.

وإعادة النظر في ذلك الحكم يفضي إلى أنَّ في ذلك الحكم خطأً منهجيًّا، وهو عَدُّهم ما انتهى بـ (ويه) مثل سِيبَوَيْه ونفطويْه مركباً مزجيًّا.

ومورد الخطأ أنهم طردُوا أو طبَّقوا قواعد النحو العربي وصَرْفِه على الكلم الأجنبي، ومعروفٌ أن قواعد كل لغة إنما هي مستقراةٌ من منظومتها اللغوية بأنظمتها النحوية والصرفية والدلالية. وتلك الكلمات مثل سيبويه ونفطويه

(١٥) الأشموني - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١: ١١٦.

(١٦) السيوطي - همع الهوامع ١: ٢٨٢.

(١٧) عباس حسن - النحو الوافي ١: ٣٥.

(١٨) علي الجارم - النحو الواضح ٢: ٢٣٧

أسماء أعجمية من اللغة الفارسية المنتمية إلى فصيلة اللغات الهند أوربية، وهي فصيلة مغايرة بأنظمتها لفصيلة اللغات الجزيرية عامَّة، والعدنانية الفصحى خاصَّة. فكيف تُطَبَّق قاعدة التركيب المزجيّ الخاصة بالعربية على كلمات أو تراكيب من لغات مختلفة تماماً؟ وتذكِّرنا هذه الحالة بخطأ من يزن الكلمات الأعجمية المعرَّبة بالميزان الصرفي العربي؛ لأن الميزان الصرفي العربي موضوعٌ لتمييز الأحرف الأصلية من الأحرف الزائدة في الكلمة العربية، وهو لا ينطبق على الكلمات الأعجمية، لأننا لانعرف قواعد الزيادة عندهم، وما الأصلي والزائد منها إن كان فيها زوائد، عدا أن هذا ليس من مهمة الدرس اللغوي العربي. وهذا ما حدا بالخفاجي إلى أن يذكر أنَّ: المعرَّب الأعجمي لا يوزن أصلاً لجهالة معرفة الأصلي والزائد في الكلمة الأعجمية(١٩).

ولعلَّ هذا ما جعل بعض النحاة العرب يجدون مصطلحاً خاصًّا يمثل ذلك الكلم المعرَّب، وهو (الملْحَق ببناء عربيّ)، «فدِرْهم مُلْحَق بهجرَع، ودينار ألحقوه بديماس... وجَوْرَب ألحقوه بـ(فَوْعل)، وقالوا آجُور (الآجرّ)، فألحقوه بعاقول»(٢٠).

ولنا مصطلح بديل لوَزْن هذه الأسماء، وهو (الإيقاع الصوتي العربي)، ويعني توالي حركات أحرف الكلمة وسكناتها وأصواتها على غرار نظائرها العربية، فإن كلمة (أَمُون) مثلاً صفة للناقة هي على وزن (فَعُول)، أما كلمة (أَيُون) المصطلح الكهربائي المعرَّب فهي على إيقاع (فَعُول)، نظيرتها في النطق العربي(٢١).

(١٩) الخفاجي – شفاء الغليل في ما في كلام العرب من الدخيل: ٢٣.

(٢٠) سيبويه – الكتاب ٤: ٢٠٤.

(٢١) لمزيد من التفصيل، ينظر: ممدوح خسارة – منهجية تعريب الألفاظ في القديم والحديث: ٥٩-٨٢.

فإذا صحَّ أن تلك الأسماء الأعجمية المنتهية بـ (ويه) ليست مركَّباتٍ مزجية على التحقيق، لأنَّها تدخل في عِداد أسماء الأعلام الأجنبية المعرَّبة، وحكمها أن تُمْنَع من الصرف عند تحقُّق شروطه، أي: الإفراد وعدم الإضافة وعدم التنكير؛ فيقال: (جاء سِيبَويهُ، ورأيت سيبوَيهَ، مررت بسيبوَيْهَ) لمن كان هذا اسمه. أما إذا انتفى أحد شروط المنع فيُعَامل كالأعلام المعرّبة المنصرفة؛ فيقال: (مررتُ بسيبويهٍ وسيبوَيْهٍ آخرَ) أو (هذا سيبَوْيهُ عصره).

ولسنا من المبتدعين في هذا الحكم؛ إذْ سبقنا كثير من نحاتنا إليه. قال الأشموني: «أما المركَّب المزجي المختوم بـ (ويه) كسيبويه وعَمْرويه، فإنه مبني على الكسر، **وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير (ويه)**»[٢٢].

وقال السيوطي عنه: «وفيه لغات: الفصحى بناؤه على الكسر لجانب الصوت، ويليها الإعراب ممنوع الصرف»[٢٣] كما سبق. وكلامنا **إنما هو ترجيح لما كان النحاة قد عَدُّوه جوازاً، أو أقل فصاحة من البناء على الكسر**.

وقد يَرِد علينا أنه إذا كان حكمكم وترجيحكم يصلح لأسماء الأعلام الأجنبية المنتهية بالأحرف (ويه)، فما الحكم في أسماء الأعلام الهجينة؛ أي: المؤلفة من دمج كلمتين عربية وأعجمية مثْل: عَمْرويه وحَمْدويه وخالويه؟ نقول: الحكم فيها أن تُعامَل معاملة أسماء الأعلام الأعجمية، مثلها في ذلك مثل نظيراتها المعاصرة من أسماء الأعلام الشائعة في بلاد آسيا الوسطى، نحو: مُحَمَّدوف ونزاروف وعليِّيف.. إذ تمنَع من الصرف؛ فيقال: (حضَر محمَّدوفُ، أكرمت نزاروفَ، ومَررتُ بعليِّيفَ).

نخلص مما تقدَّم **إلى أن أسماء الأعلام الأجنبية المعرَّبة قديماً أو حديثاً**

(٢٢) الأشموني – شرح ألفية ابن مالك ١: ١١٦.

(٢٣) السيوطي – همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١: ٢٨٢.

تُمْنَع من الصرف للعلمية والعجمة، سواء أكانت منتهية بالأحرف (ويه) مثل (سيبويه)، أم مُدْمَجة من اسم عربي وآخر أعجمي مثل (عَمْرويه).

وبهذا تَطَّرد قاعدة منع الصرف للعلمية والعجمة، ولا تفْرَد بضعة أسماء أعلام أعجمية بحكم خاص بها، وهو بناؤها على الكسر. وفي هذا بعض تيسير في قاعدة من قواعد النحو العربي... والله أعلم.

* * *

المصادر والمراجع

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – ابن هشام – تح إميل يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – ط (١٩٩٧)م.
- الخصائص – ابن جني – الهيئة العامة للكتاب – ط٤ (دون تاريخ).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان – ط ١(١٩٩٨).
- شرح تسهيل الفوائد – ابن مالك – تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر والتوزيع – ط١ (١٩٩٠) – (د.م).
- شرح الكافية الشافية – الأستراباذي – منشورات المكتبة المرتضوية (د.ت.م).
- شفاء الغليل في ما في كلام العرب من الدخيل – الخفاجي – تح عبد المنعم الخفاجي – القاهرة – (د.ت).

- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر - محمد بن أبي الفتح البعلي - تح د. ممدوح خسارة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - ط١ (٢٠٠٢)م.
- الكتاب - سيبويه - تح عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط٣ (١٩٨٨)م.
- النحو الواضح - علي الجارم ومصطفى أمين - الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع - (د.ت.م).
- النحو الوافي - عباس حسن - دار المعارف - مصر - ط١٥ (د.ت).
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - السُّيوطي- تح عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - مصر - (د.ت).

* * *